

25 November 2013
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثالث عشر

جنيف، ٢-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

تحليل الطلب المقدم من موزامبيق لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وعملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف باسم الدول الأطراف المكلفة بتحليل طلبات التمديد*

١- صدقت موزامبيق على الاتفاقية في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى موزامبيق في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وقدمت موزامبيق، في تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، معلومات عن المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التي تحتوي، أو يشتبه في احتوائها، على ألغام مضادة للأفراد. وموزامبيق مُلزَمة بأن تدمر أو تضمن تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ولما رأت موزامبيق أنها لن تستطيع تحقيق ذلك بحلول ذلك التاريخ، قدمت طلباً إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف المعقود في عام ٢٠٠٨ تلتبس فيه تمديد مدته خمس سنوات، أي حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٤، الأجل المحدد لها. وقد وافق الاجتماع التاسع بالإجماع على قبول الطلب.

٢- وبالموافقة على طلب التمديد المقدم في عام ٢٠٠٨، لاحظ الاجتماع التاسع أن الخطط الواردة في الطلب شاملة ومكتملة، لكنه لاحظ أيضاً أن هذه الخطط كان يمكن أن

* قُدمت هذه الوثيقة بعد الأجل المحدد لتمكين الدول الأطراف من تحليل طلب التمديد.



تكون أكثر وضوحاً لو آلت إلى تحديث الخطة الوطنية المتعلقة بإزالة الألغام بحيث تغطي فترة التمديد بأكملها، وتشمل معلومات عن خطط التعامل مع المناطق الملوثة الواقعة على طول حدود موزامبيق مع زمبابوي. كما لاحظ الاجتماع أنه إذا كانت الخطة المعروضة في طلب موزامبيق عملية وطموحة، فإن نجاحها يتوقف على تحويل الاتجاه التناقضي فيما يخص الدعم الذي يقدمه المانحون إلى موزامبيق إلى عكس ما هو عليه بغية رفع قدرتها على إزالة الألغام إلى المستوى اللازم لإكمال التنفيذ بحلول نهاية فترة التمديد المطلوب.

٣- وقدمت موزامبيق، في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣، طلباً إلى رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف لتتضمن تمديد موعد ١ آذار/مارس ٢٠١٤ الذي كان مقرراً لها. ثم قدمت موزامبيق، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في وقت لاحق طلباً منقحاً. وقد طلبت موزامبيق التمديد لمدة عشرة أشهر، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولاحظت الدول الأطراف المكلفة بتحليل الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ من الاتفاقية (يشار إليها فيما يلي باسم "فريق التحليل") أن التأخر في تقديم الطلب المنقح أعاق جهود فريق التحليل، وذكرت بأن الدول الأطراف سبق أن نوهت بما لتقديم طلبات التمديد في الوقت المناسب من أهمية في أداء عملية التمديد بموجب المادة ٥ عملها أداءً فعالاً بشكل عام.

٤- ويذكر الطلب أن عدداً كبيراً من المناطق الملوثة الإضافية قد اكتشفت منذ الموافقة على طلب التمديد المقدم في عام ٢٠٠٨، إذ اكتشفت ٤٦٦ منطقة ملوثة بمساحة إجمالية تبلغ ٧١٧ ٨٢٨ ١٧ متراً مربعاً، تضاف إلى ٥١٧ منطقة ملوثة بمساحة إجمالية تبلغ ٧٢٥ ٨٨٨ ١٠ متراً مربعاً حددت في طلب التمديد المقدم في عام ٢٠٠٨. وذكر الطلب أيضاً أنه أبلغ، أثناء المسح والتقييمات التي أجريت في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، عن وجود ألغام بشرية حول ثمانية من مواقع تخزين معدات الدعم، وأن جميع المناطق الثمانية (المنطقة الحدودية بين موزامبيق وزمبابوي، وحزام الألغام بالقرب من سد كاهوراباسا، وخط نقل الكهرباء بين مدينتي مابوتو وريسانو غراسيا، وخط نقل الكهرباء الأول والثاني في بيرا، ومنطقة سد شيكامبا في مقاطعة مانيكافا، ومنطقة خط السكة الحديدية بين مدينتي بيرا وماشينندا، وخط السكة الحديدية في مدينة لمبوبو في مقاطعة غازا، وخط السكة الحديدية في مدينة سلامانغا في مقاطعة مابوتو)، خضعت، في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، للمسح مما أدى إلى اتضاح صورة المناطق الملوثة المتبقية في موزامبيق. وأشار فريق التحليل إلى أن طلب موزامبيق لعام ٢٠٠٨ ذكر أن التنفيذ اعتُبر آنذاك مكتملاً في أربع مقاطعات (كابو دلغادو ونياسا ونامبولا وزمبيا) لكن مسوحاً أخرى قادت إلى اكتشاف مناطق ملوثة في كل واحدة من هذه المقاطعات.

٥- وأشار فريق التحليل إلى أن موزامبيق اتخذت خطوات حتى قبل قمة كارتاخينا من أجل عالم خال من الألغام لعام ٢٠٠٩ تتسق مع التزام الدول الأطراف بموجب خطة عمل كارتاخينا "بأن تحدد بدقة قدر الإمكان، إن لم تكن قد فعلت ذلك أصلاً، تخوم ومواقع جميع

المناطق الخاضعة لولايتها أو سيطرتها التي يُعرف أو يشتبه أنها مزروعة بالألغام المضادة للأفراد". كما لاحظ فريق التحليل بارتياح أن موزامبيق حققت تقدماً مطرداً في كل عام منذ تقديم أول طلب تمديد، وأن موزامبيق تبذل قصارى جهدها، بما يتسق مع التزاماتها بموجب خطة عمل كارتاخينا "للتأكد من استعمال جميع الأساليب المتاحة، حيثما لزم الأمر ودعت الحاجة إلى ذلك، لتنفيذ المادة ٥(١) تنفيذاً كاملاً وسريعاً على النحو الذي أوصى به الاجتماع التاسع للدول الأطراف". على أن فريق التحليل لاحظ أيضاً أن موزامبيق لم تبلغ عما أحرزته من تقدم بطريقة تتسق مع التزاماتها بموجب خطة عمل كارتاخينا من أجل "تقديم معلومات دقيقة سنوياً، وفقاً للمادة ٧، عن عدد المناطق الملوثة (المتبقية) ومواقعها وحجمها"، و"معلومات عن المناطق التي أُعيد فتحها، مصنفة حسب الأساليب المستخدمة لإعادة فتحها، بإزالة الألغام أو المسح التقني أو غير التقني".

٦- ويذكر الطلب أن موزامبيق سعت، خلال فترة التمديد، إلى زيادة الفعالية والكفاءة في قدراتها على إزالة الألغام في البلد من خلال زيادة عدد آلات إزالة الألغام، والتشديد على الاستعانة بتقنيات المسح التقني وغير التقني لتحسين تحديد المناطق التي تبعث على القلق، وتدريب موظفي إدارة المعلومات في مؤسسة موزامبيق الوطنية لإزالة الألغام وتزويدهم بالمعدات من أجل معالجة سجلات أعمال التطهير معالجة مناسبة وزيادة قدرات أفرقتها على ضمان الجودة لكفالة تغطية البلد برمته.

٧- ويذكر الطلب إلى أن ٩٨٣ منطقة ملوثة خضعت للمسح في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، وطهر ما مجموعه ٤٤٢ ٧١٤ ٢٨ متراً مربعاً، بحيث دمر ٤٧٩ ٢٠ لغماً و ٣ ٧٨٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة. ويذكر الطلب إلى أن موزامبيق تمكنت، من خلال اتباع نهج الناحية تلو الأخرى، من الإعلان عن استكمال تنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية في ١٠٣ ناحية مما مجموعه ١٢٨ ناحية وفي خمس من عشر مقاطعات (غازا وكابو دلغادو ونامبولا ونياسا وزمبيزيا). ولاحظ فريق التحليل أن موزامبيق تمكنت من تجاوز التوقعات بكثير في حجم المساحة التي يتعين التعامل معها خلال فترة التمديد الأصلية، وهو ما خفف من التحدي الذي واجهته في التنفيذ والذي كان أكثر من ضعف الحجم الذي كان مقدراً في عام ٢٠٠٨.

٨- ويبيّن الطلب أن المسوح إذ اكتملت في كل المجتمعات المحلية في ما نسبته ٩٧ في المائة من النواحي، فإن موزامبيق واثقة من عدم اكتشاف مناطق ملوثة كبيرة جديدة، كما حدث خلال فترة التمديد الأولى.

٩- ويذكر الطلب أن إزالة الألغام تساهم كثيراً في الجهود التي تبذلها موزامبيق لضمان الأمن من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية. ويذكر الطلب أن إزالة الألغام في موزامبيق نشاط أدرج في برنامج الحد من الفقر باعتباره عنصراً يؤثر في عدة قطاعات إذ يدعم توسيع نطاق خدمات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية وتنفيذ مشاريع

الاستثمار. ولاحظ فريق التحليل أن إتمام تنفيذ المادة ٥ أثناء فترة التمديد المطلوبة ينطوي على إمكانية تقديم مساهمة كبرى في تحسين السلامة البشرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في موزامبيق.

١٠- ويذكر الطلب أن تنفيذ المادة ٥ ساهم في التوجه التنازلي المستمر في عدد حوادث الألغام الأرضية والمواد المتفجرة وفي عدد الضحايا الجدد. ويذكر الطلب أن الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣ (حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) وقع ٥٧ شخصاً إجمالاً (سبع نساء و٣٢ رجلاً وأربع فتيات و١٤ فتى) ضحايا الألغام، فقتل ٢١ شخصاً وأصيب ٣٦ شخصاً في المجموع. ولاحظ فريق التحليل أن موزامبيق قامت بتجميع وتقديم البيانات المتعلقة بالضحايا "مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر" وفقاً للتعهدات الواردة في خطة عمل كارتاخينا.

١١- ويذكر الطلب الأمور التالية التي ترى موزامبيق أنها من العوامل التي عرقلت التنفيذ خلال فترة التمديد الأولية: (أ) كان على موزامبيق التعامل مع زهاء ثلاثة أضعاف المناطق التي يعرف أو يشتبه أنها تحتوي على ألغام التي كان يُعرف من قبل أنها كذلك في عام ٢٠٠٨؛ (ب) يطرح حجم المهام المنجزة على الحدود وكميتها تحديات هائلة كان الكثير منها معروفاً في عام ٢٠٠٨؛ (ج) أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات التي وقعت من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٣ إلى تأخر بداية عمليات إزالة الألغام في مانيكا وإهامباني وسوفالا؛ (د) أدى نقص الوسائل الآلية المتاحة لإزالة الألغام في مقاطعتي مانيكا وسوفالا إلى بطء التقدم في عدد من عمليات إزالة الألغام في نواحي شيرنغوما وغوندولا ونهاماتندا؛ (هـ) دفع انعدام الأمن المؤقت في ناحية شيبابافا من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠١٣ الهيئة الإنسانية المسؤولة عن إزالة الألغام في هذه المنطقة إلى تعليق عملياتها في الناحية خوفاً على أفراد ومعدات إزالة الألغام.

١٢- ويشير الطلب إلى أنه، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، كان لا يزال يتعين معالجة ٢٢١ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها في المجموع ٨ ٢٦٦ ٨٤١ متراً مربعاً في مقاطعات مابوتو وإهامباني وسوفالا ومانيكا وتيتي. ويذكر الطلب أيضاً أن موزامبيق تقدر أنها، بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٤، سيظل عليها معالجة ١٠٠ منطقة ملغومة بمساحة إجمالية تبلغ ٩٥٢ ٠١٩ ٤ متراً مربعاً (انظر الجدول ١). ويذكر الطلب أيضاً أن هذه المناطق الملغومة تقع في ثلاث مقاطعات (سافولا ومانيكا وتيتي) وتشمل مهام إزالة الألغام الخمس على طول الحدود بين موزامبيق وزمبابوي. ويذكر الطلب أيضاً أن المهام الخمس المتبقية تطرح تحديات خاصة نظراً لأن هذه المناطق كثيفة بالسكان ويتعذر الوصول إليها من ناحية موزامبيق على الحدود، ونظراً لأن الموقع الفعلي للحدود غير واضح.

الجدول ١

المناطق المغمومة المقدرة في ١ آذار/مارس ٢٠١٤

المحافظة	الناحية	المهام	المنطقة (بالمتر المربع)	الوصف
سافولا	شيرنغوما	٣	٦٢٢ ٠٠٠	مهام الطريق (إزالة آلية للألغام)
	شيبابوفا	٧٥	١ ٥٧١ ٠٣٠	مناطق يُشتبه في احتوائها على ألغام
	نهاماتندا	١ (٦٢ برجاً)	١٥٥ ٠٠٠	خطا الكهرباء الأول والثاني في بير
مانيك	غوندولا	١ (١٥ برجاً)	٣٣ ٠٠٠	خطا الكهرباء الأول والثاني في بير
	مانيك	١	٢٠٨ ٥٠٠	حقل الألغام على الحدود في نهاموكورارا
	مانيك	١	١١٩ ٤٠٠	حقل الألغام على الحدود في موكودو
	مانيك	١	١٢٥ ٤٠٠	حقل الألغام على الحدود في مودودودو
	موسوريزي	١٤	٥٤٥ ٦٥٢	منطقة يُشتبه في احتوائها على ألغام
تيتي	كاهوراباسا	١	٧٥ ٠٠٠	حزام الألغام في كاهوراباسا
	كاهوراباسا	١	٣٤٤ ٩٧٠	حقل الألغام على الحدود في كاهيرالويا
	ماغوي	١	٢٢٠ ٠٠٠	حقل الألغام على الحدود في نسولوموثو
المجموع		١٠٠	٤ ٠١٩ ٩٥٢	

١٣- ويذكر الطلب أن موزامبيق، بالإضافة إلى حشد الموارد التقنية والمالية للتصدي للتحديات المتبقية، سيلزمها أن تتعاون مع حكومة زمبابوي وتحصل على المساعدة منها، لأن بعض المناطق المغمومة لا يمكن الوصول إليها بأمان سوى من الجانب الزمبابوي من الحدود. ويذكر الطلب أيضاً أن موزامبيق تعتزم التوقيع على اتفاق مع حكومة زمبابوي للسماح لمزيلي الألغام ومعداتهم بالتحرك بحرية عبر الحدود دون الحاجة إلى التأشيرة ولا دفع رسوم الجمارك. ويذكر الطلب أن البلدين يعتزمان الاتفاق على بروتوكولات تسمح بإجلاء الجرحى، في حالات الطوارئ الطبية، إلى أقرب مستشفى إما في زمبابوي أو موزامبيق. ويذكر الطلب أيضاً أن الحكومتين تخططان لتبادل المعلومات بانتظام وتنسيق زيارات مشتركة إلى المناطق الحدودية بين البلدين وضمان جودة الأنشطة المنجزة فيها. وعلاوة على ذلك، يذكر الطلب أن حكومة موزامبيق تعتزم إبرام هذا الاتفاق مع حكومة زمبابوي في عام ٢٠١٣ إلى جانب إجراء مسوح إضافية للحدود للاستعداد على نحو أفضل لاستكمال جميع أنشطة إزالة الألغام على طول الجانب الموزامبيقي من الحدود في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولاحظ فريق التحليل أهمية توصل موزامبيق إلى اتفاق مع زمبابوي لكي يسير التنفيذ على النحو المخطط له.

١٤- ومثلما ذكر آنفاً، فإن طلب موزامبيق ينسحب على عشرة أشهر (من ١ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) مع التركيز على المناطق المغمومة المائة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ٤ ٠١٩ ٩٥٢ متراً مربعاً والتي ستبقى في المقاطعات المركزية الثلاث وهي سوفالا ومانيك وتيتي، بما في ذلك حقول الألغام الخمسة الواقعة على الحدود

بين موزامبيق وزمبابوي وتبلغ مساحتها ٩٦٦ ٠٧٧ ١ متراً مربعاً. ويذكر الطلب أيضاً أن موزامبيق ترى أنه من الواقعي، باستخدام جميع وسائل إزالة الألغام المتاحة لديها، أن تتمكن، خلال فترة الأشهر العشرة، من تطهير الجانب الموزامبيقي من الحدود، بما في ذلك إنجاز أعمال ضمان الجودة.

١٥- وذكر الطلب أن موزامبيق، لكي تستكمل التنفيذ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستستخدم ما لديها بالفعل من قدرة على إزالة الألغام، أي الهيئات غير الربحية (المنظمة الدولية للقوارض المدربة (APOPO) والمنظمة الدولية للمعوقين والصندوق الاستئماني لمنظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة (HALO) والهيئة النرويجية لمساعدة الشعوب) إضافة إلى قدرات قوات الدفاع المسلحة الموزامبيقية على إزالة الألغام. ويطلب الطلب أيضاً أن تتعاقد موزامبيق سنوياً مع أفراد متخصصين في إزالة الألغام تابعين لهيئات تجارية لإجراء المسوح وعمليات إزالة الألغام وفقاً لخطة العمل الوطنية لإزالة الألغام، وأن البلد لديه حالياً ٥٠ هيئة إزالة ألغام مرخصة. ويذكر الطلب أن المهام المائة المتبقية أسندت إلى هيئات إزالة الألغام المختلفة (انظر الجدول ٢). ولاحظ فريق التحليل أن الطلب يذكر أن قدرات قوات الدفاع المسلحة الموزامبيقية على إزالة الألغام ستستخدم لاستكمال التنفيذ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إلا أن هذه القوات لم تسند إليها المسؤولية عن أية مناطق ملغومة متبقية.

الجدول ٢

المهام المسندة للتصدي للمناطق الملغومة خلال الفترة المطلوبة

المقاطعة	الناحية	المهام	هيئة إزالة الألغام
سافولا	شيرنغوما	٣	المنظمة الدولية للقوارض المدربة
	شيبابوفا	٧٥	المنظمة الدولية للمعوقين وشركات تجارية
	نهاماتندا	١ (٦٢ برجاً)	المنظمة الدولية للمعوقين والمنظمة الدولية للقوارض المدربة
مانيكافا	غوندولا	١ (١٥ برجاً)	الصندوق الاستئماني لمنظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة
	مانيكافا	١	المنظمة الدولية للقوارض المدربة
	مانيكافا	١	الهيئة النرويجية لمساعدة الشعوب
	مانيكافا	١	الهيئة النرويجية لمساعدة الشعوب
	موسوريزي	١٤	المنظمة الدولية للمعوقين
تيتي	كاهوراباسا	١	الصندوق الاستئماني لمنظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة
	كاهوراباسا	١	الصندوق الاستئماني لمنظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة
	ماغوي	١	الصندوق الاستئماني لمنظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة
المجموع		١٠٠	

١٦- ويشير الطلب إلى أن موزامبيق تدرس مسألة التطهير اليدوي باستخدام آلات إزالة الغطاء النباتي كأبسط الطرق وأكثرها فعالية من حيث التكلفة للتطهير. ويذكر الطلب أيضاً أن المناطق الملوثة المتبقية في مقاطعتي مانیکا وسافولا ليست محددة جيداً وهي تحتوي عادة على كميات أقل من الألغام الأرضية. وعليه، ترى موزامبيق أن أكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف لتطهير هذه المناطق وإعادة فتحها هي التوليف بين المسح التقني والتطهير من الألغام، باتباع إجراءات إعادة فتح الأراضي لجعل عملية تطهير المناطق تقتصر على المناطق المؤكدة الخطورة فقط. والفريق العامل، إذ يذكر بأن معايير الأمم المتحدة الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام تعني ضمناً أن جميع تصنيفات الأراضي ينبغي أن تحيل إما إلى "المناطق المشتبه في أنها خطرة" أو إلى "المناطق المؤكدة الخطورة"، فقد لاحظ أن الطلب لا يميز بين المناطق المشتبه في أنها خطرة والمناطق المؤكدة الخطورة، ولاحظ أن التمييز بينهما يمكن أن يتيح مزيداً من الوضوح فيما يتعلق بالتحدي المتبقي في موزامبيق^(١).

١٧- وبحسب تقديرات الطلب، سيلزم توظيف مبلغ ٨٥٦ ٢٨٤ ١٣ دولاراً أمريكياً للتصدي لما تبقى من المناطق الملوثة، ويشمل ذلك مبلغ ٨٥٦ ٠٥٩ ١٢ دولاراً أمريكياً لعمليات إزالة الألغام ومبلغ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لضمان الجودة وإدارة المعلومات ومبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي للتدريب وتجهيز المعدات لإدارة المسائل المتبقية ومبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار أمريكي للتنسيق والإدارة. ويذكر الطلب أيضاً أن تقديرات تكاليف التطهير حُسبت على أساس أن متوسط عرض حقول الألغام الحدودية هو ٣٠ متراً، وعلى أساس إمكانية استخدام معدات إزالة الغطاء النباتي في التطهير اليدوي للألغام في حقول الألغام الحدودية، وضرورة شراء المزيد من معدات إزالة الألغام لتستخدم في حقول الألغام الحدودية، واستخدام إجراءات إعادة فتح الأراضي والمسوح التقنية لقصر التطهير الكامل على المناطق المؤكدة الخطورة في المناطق غير المحددة جيداً، وإمكانية القيام بالتطهير طوال السنة، وأن الموعد النهائي المتوقع هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٨- ولاحظ فريق التحليل أنه من الممكن تقييم ما إذا كان مبلغ التمويل الذي تطلبه موزامبيق واقعياً لأن الطلب لا يحتوي على سجل للمبالغ التي تم الحصول عليها خلال فترة التمديد الحالية. وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أيضاً أن قدراً محموداً من التفاصيل قد قُدم لتوضيح التكاليف المقدرة لعمليات إزالة الألغام، لكن لم يقدم مثل ذلك بالنسبة للتكاليف المقدرة الأخرى.

(١) تُعرّف المعايير الدولية للأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام "المنطقة المشتبه في أنها خطرة" على أنها "منطقة يشتبه، على نحو معقول، في تلوثها بالألغام/المتفجرات من مخلفات الحروب على أساس أدلة غير مباشرة على وجود ألغام/متفجرات من مخلفات الحروب"، و"منطقة مؤكدة الخطورة" على أنها "منطقة تؤكد فيها وجود تلوث بالألغام/متفجرات من مخلفات الحروب على أساس أدلة مباشرة على وجود الألغام/المتفجرات من مخلفات الحروب".

١٩- ويشتمل الطلب على معلومات أخرى ذات صلة قد تفيد الدول الأطراف في تقييم الطلب ودراسته، بما في ذلك مجموعة من الجداول التفصيلية التي توضح حالة كل منطقة من المناطق المحددة وموقعها وحجمها.

٢٠- ولاحظ فريق التحليل أن موزامبيق عكفت على التنفيذ بطريقة جديرة بالثناء منذ الموافقة على طلبها الأصلي لتمديد الأجل في عام ٢٠٠٨، حيث عاجلت موزامبيق أكثر من ضعف المناطق مقارنة بخطط عام ٢٠٠٨ وهو ما عوض عن كون التحدي الذي واجهته في مجال التنفيذ كان أكثر من ضعف الحجم المقدر أصلاً في عام ٢٠٠٨. ولاحظ فريق التحليل أيضاً أنه بينما بات استكمال التنفيذ قاب قوسين أو أدنى، فإن تنفيذ خطة موزامبيق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ يتوقف على افتراضات قد لا تكون راسخة. ولاحظ فريق التحليل على وجه التحديد أن الوفاء بهذا الأجل يتوقف على إبرام اتفاق تعاون مع زمبابوي وعلى قدرة موزامبيق على إزالة الألغام خلال عام ٢٠١٤ (ولم تكن هذه هي الحالة في عام ٢٠١٣). ولاحظ الفريق أيضاً أنه مثلما أعاق "انعدام الأمن المؤقت" أعمال إزالة الألغام في السابق، قد تؤثر أحداث أخرى من هذا القبيل في استكمال التنفيذ في الوقت المناسب. ولاحظ الفريق أن موزامبيق إذا مُنحت فترة تمديد لمدة عشرة أشهر ولم تستطع استكمال التنفيذ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فستجد نفسها بذلك في حالة إحلال بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

٢١- ولاحظ فريق التحليل أن الطلب لا يحتوي على معايير لقياس التقدم من شأنها أن تساعد موزامبيق وجميع الدول الأطراف في تقييم التقدم المحرز في التنفيذ في أثناء فترة التمديد، وهو ما يكتسي أهمية كبرى بالنظر إلى أن الافتراضات الرئيسية للخطة قد لا تكون راسخة. وفي هذا الصدد لاحظ الفريق أن من المفيد للاتفاقية أن تقدم موزامبيق معلومات إلى الدول الأطراف، في موعد أقصاه ١ آذار/مارس ٢٠١٤، عما يلي:

(أ) التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوقعات الواردة في الطلب بأن المناطق المغمومة التي يبلغ عددها ٢٢١ منطقة وبمساحة إجمالية تبلغ ٨ ٢٦٦ ٨٤١ متراً مربعاً (حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣) ستُقلص إلى ١٠٠. بمساحة إجمالية تبلغ ٨٥٢ ٠١٩ ٤ متراً مربعاً بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٤؛

(ب) المعايير المحددة الزمنية لتقييم التقدم المحرز خلال فترة التمديد؛

(ج) التقدم المحرز في التوصل إلى اتفاق تعاون مع زمبابوي؛

(د) بيان إن كانت جهود إزالة الألغام قد تأثرت من جديد بحالات "انعدام الأمن المؤقت"؛

(هـ) دور قوات الدفاع المسلحة الموزامبيقية في دعم استكمال تنفيذ المادة ٥؛

(و) الموارد التي تلقتها موزامبيق في مقابل الاحتياجات التي أعربت عنها في طلبها، بما في ذلك الموارد التي قدمتها حكومة موزامبيق نفسها.